



السياسة العالمية لمكافحة غسل الأموال

تدخل السياسة العالمية حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يونيو 2020.

تم الاقتراح بواسطة:	راؤول سيرجيو ساليناس تيجيرينا مدير الامتثال
تمت المراجعة بواسطة:	جايمي مارتينيز ميرلا مدير الرقابة الداخلية
تمت الموافقة بواسطة:	روجر سالدانا ماديرو نائب أول رئيس إدارة الشؤون القانونية خوسيه أنطونيو غونزاليز المدير المالي

جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز نسخ أي جزء من هذه الوثيقة، بأي شكل أو بأي وسيلة، دون الحصول على إذن كتابي من شركة سيمكس إس إيه بي دي سي في أو الشركة التابعة لها المعنية بالأمر.

الفهرس

3.....	رسالة من المدير التنفيذي.....	1.
4.....	الغرض من السياسة.....	2.
4.....	الأدوار والمسؤوليات.....	3.
5.....	التعريفات.....	4.
6.....	آليات غسل الأموال.....	5.
7.....	الإطار القانوني والتنظيمي.....	6.
7.....	1. المكسيك.....	1.
7.....	2. الولايات المتحدة.....	2.
8.....	3. الاتحاد الأوروبي.....	3.
8.....	مفهوم "المعرفة" في نشاط غسل الأموال.....	7.
9.....	العناية الواجبة.....	8.
10.....	اكتشاف مؤشرات التحذير.....	9.
10.....	عمليات الدفع.....	10.
11.....	1. عمليات الدفع النقدي.....	1.
11.....	التدريب.....	11.
12.....	تقييم المخاطر.....	12.
12.....	المراجعة والتدقيق الداخلي.....	13.
12.....	حفظ السجلات والاحتفاظ بالبيانات.....	14.
13.....	عواقب عدم الامتثال.....	15.
13.....	متطلبات الإبلاغ.....	16.
13.....	معلومات الاتصال.....	17.
13.....	18. الضوابط الداخلية.....	18.
	الضابط 1: التحقق من الوثائق القانونية للأطراف الثالثة قبل تسجيلها في نظام ساب.....	13.
14.....	الضابط 2: فحص العقوبات وتقييم الأطراف الثالثة.....	14.
15.....	الضابط 3: الضابط: التحقق من النتائج ذات الصلة التي تم الوصول إليها - العناية الواجبة.....	15.
15.....	الضابط 4: المراقبة الدورية وحظر الأطراف الثالثة.....	15.
16.....	الضابط 5: ضابط تقديم المدفوعات واستلامها.....	16.
16.....	الضابط 6: التدريب على مكافحة غسل الأموال.....	16.
16.....	الضابط 7: تقييم إدارة المخاطر المؤسسية.....	16.
	19. الملحق الأول: تحديد الفرق المسؤولة عن إدارة معلومات الأطراف الثالثة في نظام ساب.....	19.
18.....	في نظام ساب.....	18.
19.....	20. الملحق الثاني: قائمة غير شاملة بمؤشرات التحذير لمكافحة غسل الأموال.....	20.

1. رسالة من المدير التنفيذي

نلتزم نحن في شركة سيمكس بمزاولة الأعمال بامتثال كامل لنص وروح جميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها ووفقاً لأعلى مستوى من المعايير الأخلاقية. نقوم بإصدار هذه السياسة العالمية لمكافحة غسل الأموال بهدف إعادة التأكيد على التزامنا بحماية شركائنا وموظفينا من أن يتم استغلالهم من قِبل المجرمين "لغسل" عائدات الجرائم.

ونسعى جاهدين لمزاولة الأعمال بشفافية ونزاهة وضمن امتثال جميع المعاملات لجميع قوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال المعمول بها واتخاذ جميع التدابير المعقولة لمنع غسل الأموال والكشف عنه.

إن غسل الأموال جريمة خطيرة، وكثيراً ما ترتبط بأعمال عنف مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات، بالإضافة إلى أنشطة أخرى غير مشروعة مثل الفساد. وقد تؤدي الاتهامات الجنائية المتعلقة بغسل الأموال أو الفساد التي توجه إلى شركة سيمكس من أي جهة حكومية إلى الإضرار الكبير بالشركة، مما قد ينجم عنه عواقب مثل الإدانة الجنائية أو مصادرة الأموال وقد تؤدي إلى عواقب وخيمة على أي فرد متورط فيها. حتى إن مزاولة الأعمال عن غير قصد مع غاسلي الأموال وغيرهم من المجرمين قد يؤدي إلى الإضرار بسمعة شركة سيمكس مما سيتطلب العديد من السنوات لاستعادتها. وبالتالي، لا نتسامح نحن في شركة سيمكس مطلقاً مع غسل الأموال، وكذلك الرشوة أو الفساد من أي نوع.

تُطبّق هذه السياسة على عمليات شركة سيمكس كلها حول العالم، وبالتالي تُطبّق على جميع موظفي شركة سيمكس، ومسؤوليها، ووكلائها، وأعضاء مجلس إدارتها، ومديريها. ويجب على الجميع قراءة هذه السياسة وحضور التدريبات الضرورية إذا لزم الأمر، والتصديق بشكل دوري على أنهم لم يشاركوا في أي سلوك غير متوافق معها ولن يشاركوا فيه. تُطبّق هذه السياسة أيضاً على الأطراف الثالثة التي تزاوّل أعمالاً مع شركة سيمكس. إن هذه السياسة متاحة في مركز سياسات شركة سيمكس وعلى موقعها الإلكتروني على www.cemex.com.

نضع نحن في شركة سيمكس مكافحة غسل الأموال على رأس أولوياتنا، ونتوقع من كل واحد منكم أن يشارك في هذا الجهد الهام.

فيرناندو أيه غونزاليز أوليفيري،
المدير التنفيذي

2. الغرض من السياسة

تهدف هذه السياسة العالمية لمكافحة غسل الأموال (والمشار إليها في ما يلي باسم "السياسة") إلى ضمان امتثال شركة سيمكس إس. إيه. بي. دي سي. في.، والشركات التابعة لها وفروعها (ويُشار إليهم مجتمعين باسم "سيمكس")، فضلاً عن أعضاء مجلس إدارتها ولجانها، ومسؤوليها التنفيذيين، ومديرها، ومسؤوليها وموظفيها والمتدربين فيها (ويُشار إليهم مجتمعين باسم "موظفي سيمكس")، لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها، بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال في المكسيك وقانون السرية المصرفية الأمريكي وقانون الوطنية الأمريكي (باتريوت أكت) وتوجيه الاتحاد الأوروبي بشأن منع استخدام الأنظمة المالية لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب لعام 2015، الذي تمّ تعديله من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 2018/843 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 30 مايو 2018 (ويُشار إليه في ما يلي باسم "التوجيه الخامس بشأن مكافحة غسل الأموال") وقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشابهة المعمول بها في البلدان التي تزاول شركة سيمكس أعمالاً فيها (يُشار إليهم جميعاً باسم "قوانين مكافحة غسل الأموال"). علاوة على ذلك، تهدف هذه السياسة إلى ضمان أن جميع الأنشطة التجارية التي يتم مزاولتها مع الأطراف الثالثة، تمتثل لقوانين مكافحة غسل الأموال.

اعتمدت شركة سيمكس معيار عدم التسامح مطلقاً في ما يتعلق بالسلوك الذي ينتهك أي من قوانين مكافحة غسل الأموال. وعلى هذا النحو، لا تسعى شركة سيمكس إلى مزاوله أي أعمال إلا مع أطراف ثالثة تعمل في أنشطة مشروعة، وتتشارك في هذا المعيار وتلتزم بتابع هذه المعايير.

تتصّن هذه السياسة على المبادئ التوجيهية والآليات المصمّمة لضمان حصول كلّ موظفي شركة سيمكس وأنشطتها التجارية على المعلومات اللازمة والتدريب للتمكن من الكشف عن الأعمال و/أو المعاملات التي قد تنطوي على موارد تم الحصول عليها بشكل غير قانوني، والحدّ منها، ومنعها، والإبلاغ عنها، بهدف تعزيز الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال المعمول بها وتجنّب الأضرار المحتملة التي قد تلحق بنزاهة شركة سيمكس واستقرارها وسمعتها.

يجب قراءة هذه السياسة بالاقتران مع مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني لشركة سيمكس، والسياسة العالمية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى أي من السياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات والضوابط ذات الصلة المعمول بها والتي يخضع لها موظفو شركة سيمكس. كما يجب أن تسود هذه السياسة على أي سياسة أو إجراء أو ممارسة سواء أكانت محلية أم إقليمية، تتعارض مع الشروط الواردة في هذه السياسة. ومع ذلك، عندما يكون القانون أو الإجراء أو الممارسة المحلية أكثر تقييداً من هذه السياسة، تسود المتطلبات المحلية الأكثر تقييداً.

تُطبّق هذه السياسة على جميع موظفي شركة سيمكس، بصرف النظر عن أماكن إقامتهم أو مكان مزاولتهم للعمل، وعلى علاقات الأطراف الثالثة التي تسيطر عليها شركة سيمكس، بما في ذلك الهيئات حيث يتم إشغال منصب الأقلية وأي مشاريع مشتركة، بالإضافة إلى جميع الوكلاء والمستشارين وممثلي الأطراف الثالثة الآخرين عندما يتصرفون بالنيابة عن شركة سيمكس. ويُتوقع من جميع موظفي شركة سيمكس الامتثال لهذه السياسة، والمشاركة في التدريبات ذات الصلة، وإبلاغ زملائهم ومرؤوسيه المباشريين والأطراف الثالثة بالمبادئ التي تحددها هذه السياسة. بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من موظفي سيمكس المعرّضين لحالات غسل الأموال، تقديم شهادة دورية بالتدريب على مكافحة غسل الأموال، التي يطلبها فريق الامتثال. يُطلب من جميع الأطراف الثالثة، قبل الدخول في علاقة عمل مع شركة سيمكس، التوقيع على إقرار امتثال الطرف الثالث الخاص بشركة سيمكس.

3. الأدوار والمسؤوليات

تم تعيين مدير الامتثال ومسؤولي الامتثال الإقليميين مسؤولين عن الامتثال لمكافحة غسل الأموال ويجب أن يشرفوا على الامتثال العالمي لهذه السياسة وقوانين مكافحة غسل الأموال المعمول بها. ويتحمل مسؤولو الامتثال لمكافحة غسل الأموال المسؤولية عما يلي:

- الإشراف على تنفيذ السياسة؛

- مراقبة أي تغييرات في القوانين المعمول بها وأي تقنيات أو حالات سائدة تتعلق بقوانين مكافحة غسل الأموال لضمان أن تظل السياسة فعالة ومحدثة، وذلك بالتعاون مع إدارة الشؤون القانونية المحلية؛
- ضمان الامتثال العالمي لسياسة الاحتفاظ بالمعلومات؛
- ضمان توافق تدريب موظفي شركة سيمكس مع هذه السياسة؛
- ضمان تقديم إدارة الشؤون القانونية المحلية ومسؤول الامتثال الإقليمي المناظر لها، تقريرًا موجزًا يتعلّق بالامتثال المحلي لهذه السياسة؛
- تقديم تقرير موجز إلى لجنة التدقيق لدى شركة سيمكس يتعلّق بالامتثال العالمي لهذه السياسة، كل سنة على الأقل؛
- وضمان تقييم الامتثال لهذه السياسة ومراجعتها كل سنتين على الأقل.

4. التعريفات

لأغراض هذه السياسة، يجب أن تحمل المصطلحات التالية التعريفات المبينة أدناه:

"AML" يشير إلى مكافحة غسل الأموال.

"قوانين مكافحة غسل الأموال" تشير إلى قوانين مكافحة غسل الأموال في المكسيك وقانون السرية المصرفية الأمريكي وقانون الوطنية الأمريكي (باتريوت أكت)، وتوجيه الاتحاد الأوروبي بشأن منع استخدام الأنظمة المالية لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب لعام 2015، الذي تم تعديله من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 2018/843 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 30 مايو 2018 (ويُشار إليه في ما يلي باسم "التوجيه الخامس لمكافحة غسل الأموال") وقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشابهة المعمول بها في البلدان التي تزاوّل شركة سيمكس أعمالاً فيها أو تشغّل عملياتها فيها.

"BSO" يشير إلى الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال والإدارة التنظيمية للخدمات العالمية، وهما مسؤولتان، ضمن مسؤوليات أخرى، عن تنفيذ خدمات الأعمال والمعاملات إلى عمليات شركة سيمكس أثناء تنفيذ الضوابط داخل الشركة.

"الدفع النقدي" يشير إلى، على سبيل المثال لا الحصر، التحويلات النقدية (بما في ذلك العملات المعدنية والأوراق النقدية)، بما في ذلك الشيكات الخاصة بالصراف، والودائع النقدية المباشرة إلى الحساب المصرفي المقابل لشركة سيمكس؛ بصرف النظر عن هذا التعريف، يمكن وضع تعريف مختلف وفقاً للقانون المحلي المعمول به.

"لجنة التدقيق لدى شركة سيمكس" تشير إلى (1) لجنة التدقيق لدى شركة سيمكس إس. إيه. بي. دي سي. في. و (2) لجنة التدقيق لدى شركة سيمكس لاتام هولدينغز، و (3) لجنة التدقيق لدى شركة سيمكس هولدينغز الفلبين.

"موظفو سيمكس" يشير إلى أعضاء مجلس الإدارة واللجان، والمسؤولين التنفيذيين، والمديرين، والمسؤولين، والموظفين، والمتدربين.

"فريق الامتثال" يشير إلى الفريق المؤلف من مدير الامتثال ومسؤولي الامتثال الإقليميين والمحامين المحليين أو الإقليميين وفريق عملهم ذي الصلة، وتتمثل وظيفتهم في ضمان امتثال عمليات ومعاملات الأعمال مع القوانين واللوائح الدولية السارية والسياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات والضوابط الداخلية.

"الفريق التجاري" يُشير إلى الفريق التجاري في الشركة.

"عملاء المرّة الواحدة" يُشير إلى أولئك العملاء الذين يُجرون معاملة واحدة، فهم ليسوا عملاء دائمين.

"نظام ساب" هو نظام معاملات لدى شركة سيمكس يُستخدم لتسجيل الموردين أو العملاء، والقيام بعمليات الدفع، والأغراض المحاسبية، والمعاملات الأخرى.

"الشركة التابعة" تشير إلى أي كيان قانوني (1) تشارك فيه شركة سيمكس بشكل مباشر أو غير مباشر في أسهم رأس ماله وتملك فيه حقوق تسمح بشكل مباشر أو غير مباشر بالتصويت فيما يتعلق بأكثر من 50% من هذه الأسهم؛ أو (2) تتولى فيه شركة سيمكس بشكل مباشر أو غير مباشر أمر سياسات إدارة الكيان أو استراتيجيته أو سياساته الرئيسية، سواء من خلال ملكية الأسهم والسندات أو العقد أو أي شكل قانوني آخر.

"الطرف الثالث (الأطراف الثالثة)" يُشير إلى أي من عملاء شركة سيمكس، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، عملاء الائتمان و/أو عملاء المرة الواحدة، وشركاء المشاريع المشتركة، والموردين، وأي طرف ثالث آخر يقم مدفوعات إلى شركة سيمكس.

"مقدم الخدمات الخارجي" يشير إلى المورد الخارجي الذي يقوم بعمليات العناية الواجبة وفحص عملاء الائتمان و/أو عملاء المرة الواحدة المحتملين.

"المستفيد النهائي" يشير إلى أي كيان أو شخص يمتلك أو يسيطر بشكل نهائي على طرف ثالث و/أو الكيان أو الشخص الذي تتم المعاملة نيابة عنه. ويشمل ذلك الكيان أو الشخص الذي يملك، بشكل مباشر أو غير مباشر، نسبة 25% أو أكثر من الملكية في الطرف الثالث، أو يمارس سيطرة فعالة على شركة أو شراكة أو مؤسسة أو صندوق أو هيكل قانوني آخر، أو إذا اقتضى القانون المحلي المعمول به ملكية بنسبة مئوية أقل من 25%.

يمكن استخدام المصطلحات المذكورة أعلاه بصيغة المفرد أو الجمع، من دون أن يُفهم أن معناها قد تغير.

5. آليات غسل الأموال

غسل الأموال هو عملية إخفاء طبيعة ومصدر الأموال أو الممتلكات الأخرى المرتبطة بالنشاط الإجرامي، مثل الاتجار بالمخدرات والإرهاب والرشوة أو الفساد، عن طريق إدماج الأموال أو الممتلكات غير المشروعة في مجرى التجارة بحيث تبدو مشروعة أو لا يمكن تحديد مصدرها أو مالكيها الحقيقي. ويحاول المتورطون في النشاط الإجرامي إخفاء عائدات جرائمهم أو جعلها تبدو مشروعة عن طريق "غسلها" من خلال الأعمال المشروعة. وفي هذا الصدد، يمكن تمويل الإرهاب بأموال مشروعة، وهو ما يُسمّى أحياناً "غسل الأموال العكسي" لأن الأعمال المشروعة تُستخدم لتمويل نشاط إجرامي.

عادةً ما تتم عملية غسل الأموال على ثلاث مراحل، سواء مراحل منفصلة أو متميزة، والتي قد تشمل معاملات عديدة. ويمكن أن تشمل أي من هذه المعاملات أو المراحل شركة سيمكس أو موظفي سيمكس:

1. التوظيف: المرحلة الأولى هي توظيف الأموال في نشاط اقتصادي. وهي وسيلة تُستخدم للتخلص من العائدات المادية المُحققة من نشاط غير مشروع بشكل فعلي في السوق. وعادة ما يحدث ذلك من خلال شراء السلع، والودائع في المؤسسات المالية، وإنشاء شركات "وهمية"، وما إلى ذلك.

2. إخفاء المصدر: وتتضمن المرحلة الثانية فصل العائدات غير المشروعة عن مصادرها من خلال إنشاء طبقات معقدة من المعاملات المالية المصممة لإخفاء مسار التدقيق وعدم الكشف عن الهوية. وتعتمد هذه المرحلة في العادة على الخطوات أو الأنشطة التي يتم تنفيذها خلال مرحلة التوظيف. على سبيل المثال، بعد إيداع مبلغ في حساب مصرفي أثناء

مرحلة التوظيف، يمكن لغاسلي الأموال إجراء عدة تحويلات ومعاملات لنقل الأموال المودعة بهدف إخفاء الإيداع الأصلي. وعادةً ما تتم مرحلة التوظيف ومرحلة إخفاء المصدر من قبل طرف ثالث.

3. إعادة الدمج: تنطوي المرحلة الثالثة على محاولة جعل عائدات الأنشطة غير المشروعة تبدو وكأنها مشروعة تماماً. وإذا نجحت عملية إخفاء المصدر، فإن مخططات الدمج تعيد العائدات التي تم غسلها إلى الاقتصاد بطريقة تظهر فيها للنظام المالي على أنها أموال مشروعة. على سبيل المثال، يمكن استخدام عائدات الأنشطة الإجرامية لشراء شركة طرف ثالث، تتبع اللوائح التنظيمية بشكل كامل، ثم تُنقل أرباح هذه الشركة مرة أخرى إلى المؤسسة الإجرامية بطريقة تبدو مشروعة.

6. الإطار القانوني والتنظيمي

تعمل شركة سيمكس في العديد من البلدان وبالتالي تخضع لقوانين مكافحة غسل الأموال في العديد من الولايات القضائية. وقد تؤدي انتهاكات هذه القوانين إلى عواقب وخيمة على شركة سيمكس، بما في ذلك التحقيقات المكلفة والإضرار بالسمعة وعدم الأهلية للعمل كشريك عمل حكومي أو مورّد. ويمكن أن تؤدي أيضاً إلى فرض عقوبات اقتصادية كبيرة وإمكانية سجن بعض الأفراد. وبالتالي، يُعد الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال أمراً إلزامياً وذي أولوية قصوى في شركة سيمكس. يسعى موظفو سيمكس إلى فهم القوانين أو اللوائح التي تنظم سلوكهم، والامتثال لتلك القوانين واللوائح المنظمة. وإذا كانت إحدى اللوائح المحلية ستعيق تنفيذ أي التزامات واردة في هذه السياسة، فيجب على موظفي سيمكس إبلاغ مدير الامتثال، ومسؤول الامتثال الإقليمي، وإدارة الشؤون القانونية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، عندما يكون القانون المحلي أكثر تقييداً من هذه السياسة، يسود القانون المحلي الأكثر تقييداً.

1. المكسيك

ينص القانون الفيدرالي لمنع العمليات ذات الموارد غير المشروعة وتحديدها (*Ley Federal para la Prevención e Identificación de Operaciones con Recursos de Procedencia Ilícita*) على المؤشرات التي يُعتبر من خلالها النشاط عرضة لغسل الأموال. كما يقدم التوجيه بشأن الأنشطة المحظورة وكذلك الحالات التي يتعين فيها تقديم الإخطارات ذات الصلة.

وتشمل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون عقوبات نقدية يمكن أن تصل إلى 4,556,500.00 بيزو مكسيكي و/أو إدانة جنائية في حالة ارتكاب جريمة فيدرالية، مثل شهادة الزور وغسل الأموال.

2. الولايات المتحدة

يتمتع المدعون العامون، بما في ذلك وزارة العدل الأمريكية ("وزارة العدل الأمريكية")، بسلطة فرض جزاءات كبيرة على الشركات، وفي بعض الحالات، ضد الموظفين الأفراد. وحتى الانتهاكات غير المقصودة لقوانين مكافحة غسل الأموال الأمريكية قد تؤدي إلى جزاءات مدنية. وقد يخضع أي شخص (بما في ذلك أي شخص غير أمريكي) يساعد الشخص الأمريكي أو يحرضه أو يتسبب في انتهاكه لهذه القوانين أيضاً لجزاءات مدنية وجنائية. ومن بين القوانين الرئيسية المعمول بها في مكافحة غسل الأموال في الولايات المتحدة، تُجدر الإشارة إلى ما يلي:

- (1) قانون مكافحة غسل الأموال لسنة 1986، الباب 18 من مدونة القوانين الأمريكية، الأقسام 1956-1957، والذي يجعل غسل الأموال جريمة فيدرالية؛
- (2) قانون إصلاح الاستخبارات ومنع الإرهاب لسنة 2004، والذي يهدف، من بين أمور أخرى، إلى منع تمويل الإرهاب وغسل الأموال؛

- (3) قانون الوطنية الأمريكي لعام 2001، والذي يرسخ، من بين أمور أخرى، السلطات الحكومية لمنع الإرهاب ويفوض وزارة الخارجية الأمريكية بإدراج منظمات إرهابية في قائمة المنظمات الإرهابية المشمولة بالاستبعاد؛
- (4) وبرامج العقوبات الاقتصادية التي يديرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) (يُشار إليها مجتمعة باسم "قوانين مكتب مراقبة الأصول الأجنبية") التي تحدّد، في بعض الحالات، أو تحظر كلياً التعامل مع كيانات وأفراد معيّنين.

(1) تنقسم برامج العقوبات الخاصة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية بشكل عام إلى (1) عقوبات شاملة تستهدف بلدان أو ولايات قضائية بأكملها وحكوماتها وأي أشخاص موجودين في هذه البلدان (مثل: كوبا وشبه جزيرة القرم وإيران وكوريا الشمالية وسوريا)؛ و(2) برامج العقوبات الجزئية التي تستهدف قطاعات محددة في اقتصاد البلد (مثل: الصومال وفنزويلا وأوكرانيا/روسيا)؛ و(3) البرامج المعتمدة على القوائم (مثل: العراق ولبنان وزيمبابوي)؛ و(4) البرامج المعتمدة على النشاط (مثل: العقوبات الموقعة عليهم عقوبات بموجب العقوبات المعتمدة على القوائم والمعتمدة على النشاط في الأشخاص الموقع عليهم عقوبات بموجب العقوبات المعتمدة على القوائم والمعتمدة على النشاط في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجردة أموالهم الخاصة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية (يُشار إليها باسم "قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجردة أموالهم").

(2) قد ينطوي عدم الامتثال لقوانين مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على توقيع جزاءات مدنية وجنائية صارمة على موظفي سيمكس. وقد تشمل الجزاءات الجنائية السجن لمدة تصل إلى 20 سنة وغرامات جنائية تصل إلى 1,000,000 دولار أمريكي مقابل كل انتهاك. وقد تشمل الجزاءات المدنية عقوبات مالية كبيرة، وتجميد الأصول أو وقفها، والإضرار بالسمعة.

3. الاتحاد الأوروبي

ينصّ توجيه الاتحاد الأوروبي لعام 2015 بشأن منع استخدام الأنظمة المالية لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، والذي تمّ تعديله من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 2018/843 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 30 مايو 2018 (ويُشار إليه في ما يلي باسم "التوجيه الخامس لمكافحة غسل الأموال")، على المبادئ التوجيهية لمكافحة غسل الأموال، وتقارير الأنشطة المشبوهة، وتقارير المعاملات المحدّدة، والتدقيق القانوني للعملاء، وتحديد المستفيد النهائي من الأعمال، وتسجيل بعض المعلومات والالتزامات الأخرى ذات الصلة.

تهدف موافقة الاتحاد الأوروبي على التشريع إلى زيادة الشفافية في النظام المالي للمنطقة وكذلك في البلدان التي هي جزء منها. ومن الضروري أن يلتزم موظفو سيمكس بمتطلبات التوجيه الخامس لمكافحة غسل الأموال. ويُجدر ملاحظة أن عواقب عدم الامتثال قد تصل إلى 5 ملايين يورو في صورة غرامات أو 10% من أرباح الشركة السنوية، في بعض الحالات.

7. مفهوم "المعرفة" في نشاط غسل الأموال

بوجه عام، تُجرّم كثير من قوانين مكافحة غسل الأموال إجراء معاملة عن علم تشتمل على عائدات جريمة ما. وفي بعض البلدان، قد تُثبت الحكومة حالة "المعرفة" من خلال إثبات أن المدعى عليه متورط في حالة من "التجاهل المتعمد". وتُعدّ حالة التجاهل المتعمد فشلاً مقصوداً لإجراء تحريات معقولة عن ارتكاب المخالفات على الرغم من الشكوك أو التوعية باحتمال عالٍ لوجودها. وقد يعني هذا أنه حتى إذا لم يكن لدى موظف في شركة سيمكس معرفة مباشرة بالطبيعة غير القانونية للعائدات المستخدمة في معاملة ما، فقد تظل شركة سيمكس مسؤولة عن جرائم غسل الأموال.

إذا أظهرت الظروف ما يكفي من الشكوك حول وجود أنشطة غسل الأموال، ولكن شركة سيمكس لم تتخذ أي إجراءات لمتابعة هذه الشكوك.

فيما يلي قائمة غير شاملة بأمثلة للأنشطة التي يمكن أن تندرج ضمن تعريف غسل الأموال أو التي قد تشكل دليلاً على غسل الأموال بموجب قوانين مكافحة غسل الأموال:

- (1) الدخول في معاملة مع العلم بأن المعاملة تسهل نشاط إجرامي أو مع العلم بأن الأموال المستخدمة مستمدة من عائدات نشاط إجرامي؛
- (2) أو إخفاء مصدر الأموال التي يتم الحصول عليها جنائياً عن طريق تحويلات لاحقة لإخفاء مصدر الأموال؛
- (3) أو تسهيل المعاملة مع التجاهل المتعمد أو الطائش لمصدر أصول المستثمر أو طبيعة معاملات المستثمر أو عمليات الأعمال الخاصة به.

8. العناية الواجبة

يُجري فريق الامتثال فحوصات العناية الواجبة ("العناية الواجبة" أو "فحوصات العناية الواجبة") على الأطراف الثالثة التي تزاوّل شركة سيمكس أعمالاً معها بناءً على تقييم المخاطر المذكور أدناه. وتُجرى فحوصات العناية الواجبة على أساس المخاطر مع مراعاة النقطة 12 المذكورة أدناه.

وعلى أساس المخاطر، يجب كذلك اتخاذ الخطوات التالية:

- (1) التحقق من هوية الطرف الثالث. بالنسبة إلى الأفراد، يمكن أن يشمل ذلك طلب صورة من جواز سفرهم أو من وثيقة الهوية الوطنية التي تتضمن الاسم وتاريخ الميلاد ورقم التعريف الضريبي وبطاقة الهوية الحكومية السارية بما يتماشى مع القوانين المحلية، وأيضاً طلب العنوان الفعلي. وبالنسبة إلى الكيان القانوني، يمكن أن يشمل ذلك طلب وثائق التأسيس أو شهادات البراءة المهنية من هيئة حكومية ذات صلة، فضلاً عن بيانات ممثلهم القانونيين، أو المالكين أو أعضاء مجلس الإدارة؛
- (2) الحصول من الطرف الثالث على إقرار امتثال الطرف الثالث الموقع؛
- (3) تحديد المستفيدين النهائيين لدى الطرف الثالث والتحقق من المستفيدين النهائيين نظير الوثائق الرسمية؛
- (4) التأكيد على الوضع القانوني للطرف الثالث عن طريق التحقق من الوثائق الرسمية و/أو المصادق عليها (مثل: نسخ تراخيص الأعمال أو السجلات الضريبية أو عقد التأسيس أو المراجع المصرفية أو تقارير وكالات الائتمان أو أي مما يعادلها من الوثائق الأخرى التي تعتبر معقولة)؛
- (5) في حالة وجود كيان طرف ثالث مثل شركة أو شراكة أو صندوق ائتماني أو ما إلى ذلك، فيتعين جمع معلومات عن مكان (أماكن) تشغيله وهويته وجنسيته، وهوية وجنسية المساهمين والإداريين والمديرين، بالإضافة إلى اللوائح الداخلية للكيان، وعقد التأسيس، أو ما يعادل هذه الوثائق في كل بلد يعمل فيها هذا الكيان؛
- (6) الحصول على أي معلومات أخرى من أي طرف ثالث تُجمع كجزء من ممارسة الأعمال العادية، مثل القوائم المالية وتقارير وكالات الائتمان والمراجع المصرفية ومعلومات الحساب المصرفي والملكية وهيكل المراقبة؛
- (7) فحص الطرف الثالث مقابل قوائم مكافحة غسل الأموال وقوائم العقوبات ذات الصلة. وتشمل هذه القوائم، على سبيل المثال لا الحصر، قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، وقائمة وزارة الخارجية الأمريكية للمنظمات الإرهابية المشمولة بالاستبعاد، وقوائم العقوبات الأخرى ذات الصلة في الولايات القضائية التي تعمل بها شركة سيمكس، وقوائم مكافحة غسل الأموال المتاحة تجارياً (مثل: قائمة ليكسيس نيكسيس، وقائمة وورلد تشيك وقائمة فاكنتيفا)؛
- (8) وإخطار الطرف الثالث كتابياً بهذه السياسة والتزام الطرف الثالث بالامتثال لجميع قوانين مكافحة غسل الأموال المعمول بها. وبمجرد جمع معلومات العناية الواجبة، يقوم موظف الامتثال الإقليمي، بالتشاور مع الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري، بحسب مقتضى الحال ووفقاً للملحق الأول، بتحديد ما إذا كان ينبغي أن تتم المعاملة أو العلاقة التجارية استناداً إلى المعلومات المقدمة.

ويجب تحديث سجلات قرارات العناية الواجبة والوثائق المرتبطة على أساس المخاطر، وإذا كان ذلك مناسباً، كل سنتين (2) أو كلما اكتشف موظفو سيمكس مؤشرات تحذير. (راجع "9. اكتشاف مؤشرات التحذير" أدناه) في البلدان حيث لا تكون فيها الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري مسؤولاً عن إدارة المعلومات في ما يتعلق بالعملاء، تتحمل الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري عندئذٍ مسؤولية إدارة معلومات الأطراف الثالثة وتديبها على نظام ساب وطلب معلومات إضافية، إذا لزم الأمر. لمزيد من المعلومات عن الفريق المسؤول عن مسائل العملاء، يُرجى الرجوع إلى الملحق الأول.

تُقدّم الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري، كل ثلاثة أشهر، إلى فريق الامتثال، نسخة رقمية عن سجل جميع المعاملات المعتمدة أو المرفوضة خلال تلك الفترة، والذي يجب أن يتضمّن الأسباب لاعتماد المعاملات المذكورة أو رفضها.

ويحتفظ فريق الامتثال بسجل لجميع المعاملات المعتمدة والمرفوضة. ويجب أن يتضمن السجل الأسباب الكامنة وراء هذا الاعتماد أو الرفض.

9. اكتشاف مؤشرات التحذير

يجب أن ينتبه موظفو شركة سيمكس إلى السلوك المشبوه أو "مؤشرات التحذير" عند مزاولة أعمال مع أطراف ثالثة، و/أو عند إجراء فحوصات العناية الواجبة عليهم، و/أو مراقبة حالة المشاركة المستمرة معهم. ويتضمن الملحق الثاني قائمة غير شاملة لمؤشرات التحذير التي ينبغي، إذا ما لوحظت، أن يتم إبلاغ فريق الامتثال و/أو إدارات الشؤون القانونية المحلية.

عند رصد مؤشر تحذير، يجب إبلاغ فريق الامتثال و/أو إدارة الشؤون القانونية المحلية للتحقيق في مؤشر التحذير، بالتنسيق في ما بينهما ومع المستشار الإقليمي، واتخاذ المزيد من الإجراءات بما يتوافق مع هذه السياسة وقوانين مكافحة غسل الأموال ذات الصلة. سيُنشأ لإدارات الشؤون القانونية المحلية الوصول إلى أداة امتثال الكيانات.

قد يستلزم هذا التحقيق مراجعة شاملة لعلاقة الأعمال مع الطرف الثالث وأي معاملات سابقة معه للتأكد من أن هذه المعاملات متوافقة مع هذه السياسة ومعرفة شركة سيمكس بالطرف الثالث ونشاطه التجاري وملف المخاطر الخاص به ومصدر أمواله إذا لزم الأمر.

10. عمليات الدفع

ينبغي أن تتخذ شركة سيمكس تدابير للعناية الواجبة لقبول الدفع للحد من خطر تلقي الأموال المستخدمة في أنشطة غسل الأموال. وينبغي إخطار الأطراف الثالثة بأن عمليات الدفع المقبولة ينبغي أن تقتصر على ما يلي:

- (1) حوالة مصرفية من حساب مصرفي باسم الطرف الثالث؛
- (2) أو بطاقة ائتمان أو خصم؛
- (3) أو شيك مسحوب من حساب مصرفي باسم الطرف الثالث.

يجوز لشركة سيمكس قبول حوالة مصرفية لا تحدد أي مالك حساب مصرفي، إذا كان هذا التصرف مقبولاً قانونياً في البلد التي تتم فيها المعاملة. ويتعين على الإدارة التنظيمية المحلية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري الاحتفاظ بسجل لتقرير الطرف الثالث عن هذه الحوالة المصرفية، بما في ذلك تأكيد تفاصيل الحساب المصرفي للطرف الثالث (أي اسم المصرف واسم الحساب).

1. عمليات الدفع النقدي

يُحظر إجراء أو تلقي عمليات الدفع النقدي التي تتجاوز العتبات المحلية المعمول بها والمبينة في هذه السياسة (راجع قسم الوثائق ذات الصلة في مركز السياسة للاطلاع على العتبات المعمول بها في كل بلد). ويجوز لشركة سيمكس إجراء أو قبول دفع نقدي يتجاوز العتبة المعمول بها وفقاً لموافقة كتابية مسبقة من مدير الامتثال، أو مسؤول الامتثال الإقليمي، أو المستشار الإقليمي، إلا إذا سمح بذلك القانون المحلي المعمول به. ولا يجوز لمدير الامتثال، أو مسؤولي الامتثال الإقليميين أو المستشار الإقليمي، بحسب مقتضى الحال، الموافقة على إجراء أو قبول الدفع النقدي إلا في حال استيفاء جميع الشروط التالية:

- (1) تكون عملية الدفع النقدي قانونية ومعقولة تجارياً بالنظر إلى ممارسات الأعمال المحلية وفيما يتعلق بالطرف الثالث، ويتم توثيق هذه الأسباب؛
- (2) تحصل شركة سيمكس على معلومات الملكية الخاصة بالطرف الثالث، باستثناء الأطراف الثالثة التي تُطرح أسهم شركاتها للتداول العام أو الشركات المملوكة للحكومة أو المؤسسات التعليمية المعتمدة رسمياً، وبصرف النظر عن تلك الاستثناءات، تعتزم شركة سيمكس الحصول على معلومات عن الملكية أو المستفيد النهائي أو شهادة من سكرتير مجلس الإدارة أو من هيئة مشابهة؛
- (3) تُجرى عملية الدفع النقدي وفقاً لمتطلبات الإخطار وحفظ السجلات للقوانين واللوائح المحلية المعمول بها، ولا تُجرى عملية الدفع النقدي بطريقة تبدو أنها تهدف إلى التحايل على مثل هذه المتطلبات؛
- (4) ويتم تطبيق ضوابط للكشف عن أي مؤشرات تحذير خاصة بمكافحة غسل الأموال تنطوي على عملية دفع نقدي (راجع الملحق الثاني).

يجوز لمدير الامتثال وإدارة الشؤون القانونية المحلية، بالتنسيق مع مسؤولي الامتثال الإقليميين، تحديد عتبة واحدة أو أكثر لعمليات الدفع النقدي الصغيرة، لكي تُطبق على المعاملات مع أطراف ثالثة محددة في مناطق جغرافية محددة، والتي لا يحتاج موظفو شركة سيمكس الحصول على إذن كتابي مسبق لكل معاملة منها. وإلى جانب المتطلبات من (1) إلى (4) أعلاه، ينبغي أن يراعي أي قرار لتحديد هذه العتبات ما يلي:

- (5) ما إذا كانت عمليات الدفع النقدية هذه شائعة ومعقولة تجارياً في البلد الذي تُدفع فيه، بالنظر إلى مجال العمل والأطراف الثالثة والمعاملات المطروحة للمناقشة؛
- (6) وما إذا كانت خيارات الدفع غير النقدي متوفرة لمثل هذه المعاملات.

يتعين على الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري توثيق وحفظ السجلات المتعلقة بأي رفض لأي عملية دفع نقدية أو موافقة عليها، مع الأسباب التي تدعم القرار.

يجب على فريق الامتثال وإدارة الشؤون القانونية المحلية توثيق وحفظ السجلات المتعلقة بأي قرار خاص بتحديد أي عتبات لقيمة لعمليات الدفع النقدية الصغيرة كما هو موضح أعلاه.

بصرف النظر عما ذكر أعلاه، لا يُسمح بعمليات الدفع النقدي التي تتجاوز العتبات المحددة في قسم الوثائق ذات الصلة في مركز السياسات، عند تسديدها من قبل عملاء المرة الواحدة.

11. التدريب

سيتم توفير التدريب على مكافحة غسل الأموال لمرة واحدة على الأقل لموظفي سيمكس العاملين في فرق حساسة معرضة لخطر غسل الأموال (الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال، وإدارات المبيعات أو الشؤون المالية أو الخزينة أو المحاسبة أو الائتمان). يتعين على مدير الامتثال، مع مسؤولي الامتثال الإقليمي، وإدارات الشؤون القانونية

المحلية، تأمين تدريب لتحديث المعلومات بشكل دوري كل سنتين (2) على الأقل للفرق الحساسة.

يحتفظ مدير الامتثال، بمساعدة مسؤولي الامتثال الإقليميين وإدارات الشؤون القانونية المحلية، بسجل لموظفي سيمكس الذين يحضرون هذه التدريبات، ويحتفظ بنسخة من المواد المستخدمة في هذا التدريب.

12. تقييم المخاطر

يجري كل فريق من فرق إدارة المخاطر المؤسسية الإقليمية والمحلية تقييماً يتم تحديثه كل عامين (2) لمخاطر مكافحة غسل الأموال لدى شركة سيمكس مع تطور أعمالها وتوسعها. ويجب مشاركة نتائج تقييم المخاطر مع مسؤولي الامتثال الإقليميين وإدارات الشؤون القانونية المحلية لتقييم أي تحسينات ضرورية على هذه السياسة.

13. المراجعة والتدقيق الداخليين

يُجري فريق الامتثال مراجعة داخلية رسمية لضمان امتثال شركة سيمكس لهذه السياسة مرتين (2) في السنة على الأقل. وستشتمل المراجعة على تقرير خطي سنوي، يتم إرساله إلى لجنة التدقيق ويحتفظ به مدير الامتثال وفقاً لسياسات الاحتفاظ بالمعلومات الخاصة بشركة سيمكس. وستكون أي أوجه قصور محددة خلال المراجعة المستقلة مصحوبة بخط مכתوبة لمعالجة أوجه القصور بالطريقة التي تتوافق مع سياسة شركة سيمكس.

ستغطي المراجعة الداخلية ما يلي:

- أي تحديثات بشأن القوانين والتقنيات أو الحالات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والعقوبات الاقتصادية،
- أي تحقيقات والأسباب وراء المضي قدماً في أي معاملة واتخاذ قرار بإيقافها؛
- ملخص تقييم مخاطر غسل الأموال السنوي؛
- تنفيذ أي أنشطة تدريبية؛
- ونتائج أي عمليات مراجعة وتدقيق داخلية وتدابير معالجة أي نتائج خاصة بالمراجعة والتدقيق الداخليين.

14. حفظ السجلات والاحتفاظ بالبيانات

وفقاً للسياسة العالمية للاحتفاظ بالمعلومات لشركة سيمكس، يجب أن تسجل شركة سيمكس جميع المعلومات المطلوبة أو المجمعة والاحتفاظ بها، كجزء مما يلي:

- (1) فحوصات العناية الواجبة بالإضافة إلى الوثائق التي تتعلق بالمعاملات المحلية والدولية التي تُجرىها الأطراف الثالثة مع شركة سيمكس، بما يتوافق مع السياسة العالمية للاحتفاظ بالمعلومات لشركة سيمكس لفترة أقصاها عشر (10) سنوات بعد انتهاء علاقة العمل مع الطرف الثالث؛
- (2) التدريب على مكافحة غسل الأموال الصادر لموظفي سيمكس والأطراف الثالثة، بما يتوافق مع السياسة العالمية للاحتفاظ بالمعلومات لشركة سيمكس لمدة أقصاها عشر (10) سنوات بعد تاريخ التدريب؛
- (3) عمليات المراجعة والتدقيق الداخلية للأطراف الثالثة ذات الصلة بما يتوافق مع السياسة العالمية للاحتفاظ بالمعلومات لشركة سيمكس لمدة أقصاها خمس (5) سنوات بعد تاريخ المراجعة والتدقيق؛
- (4) وأي قرار يرفض أو يعتمد إجراء دفعات نقدية واحدة أو أكثر أو استلامها كما هو موضح في القسم 10، لمدة أقصاها خمس (5) سنوات.

15. عواقب عدم الامتثال

يُمكن أن تؤدي أي مخالفات لقوانين مكافحة غسل الأموال المعمول بها أو هذه السياسة في الملاحقة الجنائية و/أو فرض عقوبات مدنية، دون ذكر الضرر المحتمل على المدى الطويل بسمعة شركة سيمكس. لا يجوز لموظف سيمكس تحت أي ظرف من الظروف تيسير أي نشاط لغسل الأموال أو المشاركة فيه. ولن تدفع شركة سيمكس أي غرامة مفروضة على أي من موظفيها أو طرف ثالث، أو أي أتعاب محاماة نتيجة انتهاك أي من قوانين مكافحة غسل الأموال أو هذه السياسة.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي أي انتهاك لهذه السياسة إلى اتخاذ إجراء تأديبي، يشمل إمكانية إنهاء العمل، أو أي إجراء إصلاحي أو تأديبي يكون مناسباً تحت أي ظرف من الظروف، وفقاً لقانون العمل المعمول به. وفي المقابل، ستقوم شركة سيمكس بدعم أي من موظفيها أو الأطراف الثالثة ممن يرفضون المشاركة في سلوك من شأنه أن يُعرض المبادئ الأخلاقية وسمعة شركة سيمكس للخطر.

16. متطلبات الإبلاغ

إذا كان أي من موظفي سيمكس يعلم بحدوث مخالفة لأي من قوانين مكافحة غسل الأموال المعمول بها أو هذه السياسة، أو يشتبه بها، **يجب** عليه الإبلاغ على الفور عبر إدارة تقييم العمليات، ومدير الامتثال، ومسؤولي الامتثال الإقليميين، وإدارة الشؤون القانونية المحلية، أو موقع ETHOSLine، وهو وسيلة مستقلة وسريّة يُمكن للموظف الإبلاغ من خلالها عن مخاوفه، أو الإبلاغ عن أي حالات مشتبه بها أو فعلية لسوء السلوك من دون الخوف من التعرّض للانتقام أو الثأر.

تحظر شركة سيمكس بشكل صارم الانتقام من أي شخص يثير مخاوف بحسن نية بشأن سوء سلوك فعلي أو مشتبه به فيما يتعلق بهذه السياسة أو أي من قوانين مكافحة غسل الأموال. وقد يكون هذا الانتقام سبباً لاتخاذ إجراء تأديبي، ضد أي شخص يعتزم القيام به، بما في ذلك إنهاء العمل المحتمل.

وبما يتماشى مع الالتزامات بموجب هذا القانون وعمليات الإنفاذ المحددة في السياسات الداخلية لشركة سيمكس، ستحافظ شركة سيمكس على سرية هوية أي شخص يقوم بالإبلاغ بحسن نية عن أي مخالفة محتملة ضمن النطاق المعقول. لن يتم إنهاء عمل أي شخص أو تخفيض رتبته أو وقفه عن العمل أو مضايقته أو التمييز ضده لمجرد أنه أبلغ بحسن نية عن مخالفة محتملة.

17. معلومات الاتصال

سُراقب كلاً من مدير الامتثال، ومسؤولي الامتثال الإقليميين، وإدارة تقييم العمليات مدى الامتثال لهذه السياسة.

18. الضوابط الداخلية

الضابط 1: التحقق من الوثائق القانونية لأطراف الثالثة قبل تسجيلها في نظام ساب

لتسجيل طرف ثالث في نظام ساب، يجب على المستخدمين من شركة سيمكس تقديم طلب لإنشاء طرف ثالث ببيانات عامة وتحميل الوثائق المطلوبة. (1) تتحمل الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري مسؤولية التحقق من قيام المستخدم من شركة سيمكس بتقديم الوثائق المطلوبة بالكامل (2) إلى نظام ساب وأنّ المعلومات التي تم الحصول عليها (3) كاملة ودقيقة. إذا لزم الأمر، يجب أن تطلب الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري إجراء تصحيحات أو تقديم وثائق إضافية لضمان دقة السجلات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُسجل الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري في حقول نظام ساب ذات الصلة في حالة ما إذا كان الطرف الثالث كياناً حكومياً (092) و/أو سيتصرف بالنيابة عن شركة سيمكس كوكيل أو ممثل لها.

بمجرد اكتمال الوثائق والتحقق من صحة المعلومات، يجب أن يكون الطرف الثالث مسجلاً في نظام ساب ما لم يندرج تحت الفئة المعرّضة لخطورة عالية.

يجب أن تُرسل الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري طلب هذه الأطراف الثالثة المعرّضة لخطورة عالية إلى فريق الامتثال لكي يتم التحقق منه. وعلى كل حال، يجب أن تكون هناك موافقة أو رفض في صورة كتابية من فريق الامتثال ويتم إرساله إلى الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري. يجب على الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري توثيق ذلك. وبمجرد استلام الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري الموافقة الخطية، سيتم تسجيل الطرف الثالث في نظام ساب.

يهدف هذا الضابط إلى تخفيف مخاطر تسجيل الأطراف الثالثة التي لا تمثل للوثائق القانونية وعدم تصوّر أطراف ثالثة معرّضة لخطورة عالية.

أدلة دعم التدقيق
<ul style="list-style-type: none">رسالة البريد الإلكتروني المرسلة من جانب الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري بما في ذلك الوثائق القانونية المطلوبة لفريق الامتثال لتقييمها.الموافقة أو الرفض أو التقييم الكتابي الذي يرسله فريق الامتثال.

الضابط 2: فحص العقوبات وتقييم الأطراف الثالثة

بمجرد استلام فريق الامتثال رسالة بريد إلكتروني من الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري للتحقق من الأطراف الثالثة المعرّضة لخطورة عالية (أي طرف ثالث يعمل كوكيل لشركة سيمكس أو ممثل لها، كما هو محدد في إقرار امتثال الطرف الثالث الموقع أو أي كيان حكومي)، يجب عليهم التحقق من دقة الوثائق المستلمة من الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري واكتمالها، وتنفيذ فحص الامتثال للتحقق مما إذا كان قد تم إلغاء الاحتفاظ بالطرف الثالث (من خلال الإخفاق في واحدة أو أكثر من الفئات التالية: الشخص المعرّض سياسياً، والفساد، والجهات الحكومية (أو الجهات التي تملكها الحكومة) و/أو غسل الأموال) من جانب شركة سيمكس بموجب المبادئ المنصوص عليها في السياسات ذات الصلة.

سيتم اتباع أحد السيناريوهات التالية من مراجعة فريق الامتثال:

- إذا لم يُظهر الطرف الثالث أي نتائج ذات صلة تشير إلى أنه قد تم إلغاء الاحتفاظ بالطرف الثالث من جانب شركة سيمكس، فسيقوم مدير الامتثال أو مسؤولي الامتثال الإقليميين أو مقدم خدمات الطرف الثالث بالإبلاغ عبر رسالة إلكترونية، بموافقتهم على تسجيل الطرف الثالث إلى الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري.
- ومن ناحية أخرى، إذا أظهر الطرف الثالث نتائج ذات صلة تشير إلى إلغاء الاحتفاظ بالطرف الثالث من شركة سيمكس، سيقوم مدير الامتثال أو مسؤول الامتثال الإقليمي بإجراء تحقيقات إضافية مع إدارة الشؤون القانونية المحلية لتقييم كيفية المتابعة.

ويهدف هذا الضابط إلى تخفيف مخاطر الاحتفاظ بالأطراف الثالثة التي لا تمتثل للمعايير المحددة في السياسات ذات الصلة وغيرها من اللوائح المعمول بها.

أدلة دعم التدقيق
<ul style="list-style-type: none">رسالة البريد الإلكتروني المرسلة من جانب الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري بما في ذلك الوثائق الكاملة لفريق الامتثال لتقييمها.رسالة البريد الإلكتروني المرسلة من جانب مدير الامتثال ومسؤولي الامتثال الإقليميين أو مقدم خدمات الطرف الثالث إلى الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري، بما في ذلك نتائج الفحص التي توضح بالتفصيل أنه لم يتم العثور على أي نتائج ذات صلة بالإضافة إلى موافقة خطية صريحة لتسجيل الطرف الثالث في نظام ساب.رسالة البريد الإلكتروني المرسلة من مدير الامتثال أو مسؤولي الامتثال الإقليميين إلى إدارة الشؤون القانونية المحلية بما في ذلك نتائج الفحص التي تبلغ عن النتائج ذات الصلة التي تم اكتشافها، ويجب إجراء تحقيق إضافي.

الضابط 3: الضابط: التحقق من النتائج ذات الصلة التي تم الوصول إليها - العناية الواجبة

كلما تم العثور على نتائج ذات صلة في عملية الفحص الأولية، سيجري فريق الامتثال تحقيقات إضافية تدعمها إدارات الشؤون القانونية المحلية أو المستشار الإقليمي الذي سيقدم تحقياً ودليلاً داعماً لمساعدة مدير الامتثال أو مسؤولي الامتثال الإقليميين على قرارهم بالموافقة على أي طرف ثالث أو رفضه.

يقدم فريق الامتثال المعلومات إلى الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري للتسجيل في حقل نظام ساب المعني وتصنيف الطرف الثالث كجهة حكومية (092) في حالة وجود نتائج في التحقيق تؤكد أن الطرف الثالث يُعتبر جهة حكومية أو مسؤولاً حكومياً أو توجد مشاركة حكومية بطريقة ما. يهدف هذا الضابط إلى تخفيف مخاطر تسجيل الأطراف الثالثة استناداً إلى المعلومات غير المكتملة التي يجب دعمها بمزيد من التحقيق.

أدلة دعم التدقيق
• رسالة البريد الإلكتروني المُرسلة من مدير الامتثال أو مسؤولي الامتثال الإقليميين إلى إدارات الشؤون القانونية المحلية لطلب الدعم في التحقيق للنتائج ذات الصلة.
• رسالة البريد الإلكتروني المُرسلة من إدارات الشؤون القانونية المحلية إلى مدير الامتثال أو مسؤولي الامتثال الإقليميين تفصل نتائج التحقيق والأدلة الداعمة.
• رسالة البريد الإلكتروني المُرسلة من مدير الامتثال أو مسؤولي الامتثال الإقليميين إلى الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري ويشمل ذلك نتائج الفحص أو الموافقة الصريحة على تسجيل الطرف الثالث في نظام ساب أو رفضه، وتعليمات أخرى حسب الاقتضاء.

الضابط 4: المراقبة الدورية وحظر الأطراف الثالثة

تُجري أداة امتثال الكيانات مراجعة شهرية آلية لملف البيانات الرئيسية الخاص بالأطراف الثالثة الذي سيستعمل على جميع الأطراف الثالثة المسجلة في نظام ساب وذلك للتأكد من عدم قيام الطرف الثالث بأي نشاط حديث من شأنه إلغاء احتفاظ شركة سيمكس به بموجب السياسات الداخلية المعمول بها.

حالما يُعرف أنّ الطرف الثالث يظهر على أي قاعدة بيانات أو قائمة عقوبات في أداة امتثال الكيانات، فسيقوم فريق الامتثال بإخطار الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري.

استناداً إلى تأكيد الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري، سيقوم فريق الامتثال بتنفيذ أحد الإجراءات التالية:

- **الأطراف الثالثة غير النشطة.** سيتم حظر الأطراف الثالثة من نظام ساب عبر أداة امتثال الكيانات.
- **الأطراف الثالثة النشطة.** إذا كانت الحالة كذلك، ستطلب إدارات الشؤون القانونية المحلية إجراء تحقيق وتقديم أدلة داعمة لمساعدة مدير الامتثال أو مسؤولي الامتثال الإقليميين في قرارهم النهائي بالموافقة على أي طرف ثالث أو رفضه. ملاحظة: وفيما يخص أي شكوك حول حظر الأطراف الثالثة الذي يقوم به فريق الامتثال، قم بالاتصال على مدير الامتثال و/أو فريق الامتثال.

يقدم فريق الامتثال المعلومات إلى الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال للتسجيل في حقل نظام ساب المعني وتصنيف الطرف الثالث كجهة حكومية (092) في حالة وجود نتائج في التحقيق تؤكد أن الطرف الثالث يُعتبر جهة حكومية أو مسؤول حكومي أو توجد مشاركة حكومية بطريقة ما.

يهدف هذا الضابط إلى تخفيف مخاطر الاحتفاظ بالأطراف الثالثة التي اشتركت مؤخراً في أنشطة قد يتم التحقق منها أو قد تفرض عقوبات عليها من الدول والقوائم المعنية بعد التسجيل في نظام ساب.

أدلة دعم التدقيق

<ul style="list-style-type: none"> رسالة البريد الإلكتروني المرسلة من فريق الامتثال إلى إدارات الشؤون القانونية المحلية لطلب الدعم في التحقيق في النتائج ذات الصلة. رسالة البريد الإلكتروني المرسلة من فريق الامتثال إلى الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري بما في ذلك التقرير الشهري للحالات المحددة في أداة امتثال الكيانات لإخطارهم بالمطابقات. رسالة البريد الإلكتروني للتأكيد المرسلة من الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري تفصل الحالة الصريحة للأطراف الثالثة النشطة/غير النشطة. <p>بالنسبة للأطراف الثالثة النشطة:</p> <ul style="list-style-type: none"> رسالة البريد الإلكتروني المرسلة من مدير الامتثال أو مسؤولي الامتثال الإقليميين إلى إدارات الشؤون القانونية المحلية لطلب الدعم في التحقيق في النتائج ذات الصلة الخاصة بالأطراف الثالثة. رسالة البريد الإلكتروني بما في ذلك نتائج التحقيقات والأدلة الداعمة المرسلة من إدارات الشؤون القانونية المحلية إلى مدير الامتثال أو مسؤولي الامتثال الإقليميين عند الاقتضاء. التقرير الشهري بحالات محددة بما في ذلك حالة الأطراف الثالثة النشطة/غير النشطة وحالة الموافقة/الحظر. رسالة البريد الإلكتروني المرسلة من مدير الامتثال أو مسؤولي الامتثال الإقليميين إلى الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري بما في ذلك نتائج الفحص أو الموافقة/الرفض الصريح لتسجيل الطرف الثالث في نظام ساب.
--

الضابط 5: ضابط تقديم المدفوعات واستلامها

يُحظر تقديم المدفوعات النقدية أو استلامها بما يتجاوز العتبات المنصوص عليها في الوثيقة التي تحمل عنوان "العتبات حسب البلد" المتاحة في قسم الوثائق ذات الصلة في مركز السياسات. بالنسبة لأي استثناء، يجب أن تسعى الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال أو الفريق التجاري للحصول على إذن مدير الامتثال أو مسؤولي الامتثال الإقليميين قبل تنفيذ المعاملة.

يهدف هذا الضابط إلى تخفيف مخاطر استلام الأموال المتورطة في أنشطة مكافحة غسل الأموال.

أدلة دعم التدقيق

<ul style="list-style-type: none"> دليل على إذن كتابي بجميع الاستثناءات.

الضابط 6: التدريب على مكافحة غسل الأموال

ضمان قيام فريق الامتثال بتقديم التدريب على مكافحة غسل الأموال للفرق الحساسة كل سنتين (2) على الأقل.

يهدف هذا الضابط إلى تخفيف مخاطر عدم الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال المعمول بها في أعمال شركة سيمكس.

أدلة دعم التدقيق

<ul style="list-style-type: none"> دليل على المواد التدريبية المستخدمة في الدورات التدريبية دليل على الموظفين الحاضرين في الدورات التدريبية

الضابط 7: تقييم إدارة المخاطر المؤسسية

التحقق من أن إدارة المخاطر المؤسسية الإقليمية والمحلية تُجرى تقييم لمخاطر غسل الأموال كل عامين على الأقل وإخطار فريق الامتثال بنتائج تقييم المخاطر. يجب مراعاة نتائج إدارة المخاطر المؤسسية لتحسينات هذه السياسة وتحديثها.

يهدف هذا الضابط إلى تخفيف مخاطر عدم الوعي الخاص بالمخاطر المحتملة المرتبطة بتوسيع أعمالنا وتطورها.

أدلة دعم التدقيق

- دليل على مشاركة تقرير نتائج تقييم مخاطر إدارة المخاطر المؤسسية مع فريق الامتثال.
- ملخص المخاطر المحددة لإدارة المخاطر المؤسسية وتأثيرها على هذه السياسة لتحديثها.

19. الملحق الأول: تحديد الفرق المسؤولة عن إدارة معلومات الطرف الثالث في نظام ساب

المسؤول عن تسجيل بيانات النظام المتعلقة بالعملاء وتحديثها	البلد
الفريق التجاري (تجربة العملاء)	المكسيك
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (المسؤولية الاجتماعية للشركات في كولومبيا)	كولومبيا
الفريق التجاري	البهاما
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (المسؤولية الاجتماعية للشركات في كولومبيا)	كوستاريكا
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (المسؤولية الاجتماعية للشركات في كولومبيا)	جمهورية الدومينيكان
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (المسؤولية الاجتماعية للشركات في كولومبيا)	نيكاراجوا
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (المسؤولية الاجتماعية للشركات في كولومبيا)	بنما
الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (الإدارة التجارية)	جامايكا
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (المسؤولية الاجتماعية للشركات في كولومبيا)	بورتوريكو
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (المسؤولية الاجتماعية للشركات في كولومبيا)	جواتيمالا
الفريق التجاري	هايتي
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (عن طريق مركز خدمة محلي)	بيرو
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (فريق خدمات مندوبي المبيعات في مونتيري/المكسيك)	بيليز
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (المسؤولية الاجتماعية للشركات في كولومبيا)	السلفادور
الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (الإدارة التجارية)	مجموعة تي سي إل
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (خدمات تتعلق بالمعاملات/أي بي إم أو أطراف ثالثة أخرى)	الولايات المتحدة الأمريكية
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال	المملكة المتحدة
الفريق التجاري (الطرف الثالث)	بولندا
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال	ألمانيا
عملاء فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال/ مواقع وظائف الفريق التجاري	فرنسا
الفريق التجاري (الدعم التجاري - اللوجستيات)	كرواتيا
الفريق التجاري (الدعم التجاري - اللوجستيات)	البوسنة
الفريق التجاري (الدعم التجاري - اللوجستيات)	صربيا
الفريق التجاري (الدعم التجاري - اللوجستيات)	مونتينيغرو
الفريق التجاري (الوكلاء التجاريون)	إسبانيا
الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (فريق الحسابات المدينة)	إيطاليا
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال	جمهورية التشيك
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال للخرسانة الجاهزة والفريق التجاري للأسمنت	مصر
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال (إدارة المبيعات)	إسرائيل
فريق الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال	الإمارات العربية المتحدة
انتماء الإدارة التنظيمية لخدمات الأعمال	الفلبين

20. الملحق الثاني: قائمة غير شاملة بمؤشرات التحذير لمكافحة غسل الأموال

1. يُبدي الطرف الثالث عدم رغبته في تقديم وثائق إثبات الهوية أو أي بيانات أخرى مطلوبة أثناء فحص العناية الواجبة أو أن هذه المعلومات غير كاملة أو خاطئة أو مضللة؛
2. يستخدم الطرف الثالث عنواناً زائفاً؛
3. يعرض الطرف الثالث هوية منتهية الصلاحية؛
4. يقدم الطرف الثالث معلومات غير متسقة؛
5. يمتلك الطرف الثالث هياكل مساهمة معقدة لا يمكن تبريرها بشكل معقول؛
6. تتغير عمليات الطرف الثالث بشكل جذري بمرور الوقت من حيث الحجم أو المبلغ؛
7. يُظهر الطرف الثالث مخاوف غير عادية تتعلق بالإفصاح عن أي معلومات مطلوبة خصوصاً التي تتعلق بالهوية ونوع الأعمال؛
8. يتساءل الطرف الثالث بشكل غير معقول عن متطلبات التوثيق ومعالجة المعلومات؛
9. تعكس المعلومات المالية الخاصة بالطرف الثالث تركيز الأصول في الشركات التابعة أو الفروع في حالة غياب القوائم المالية المدققة؛
10. يرفض الطرف الثالث تقديم المعلومات التي تتعلق بالشركات التابعة له وفروعه إذا اقتضى الأمر وعند الطلب؛
11. يمتلك الطرف الثالث حسابات عديدة بنفس الاسم بدون هدف واضح؛
12. يكون للطرف الثالث أو أي فرد أو أي من شركائه التابعة أو فروعه خلفية سلبية، مثل السجلات الجنائية، والجزاءات المدنية من أي نوع، أو التحقيقات المتعلقة بالاحتيال الضريبي، وأنشطة غسل الأموال، و/أو الجريمة المنظمة؛
13. يكون الطرف الثالث أو واحد من مالكيه أو أعضاء مجلس إدارته، مدرجاً في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية؛
14. يكون الطرف الثالث، أو واحد من أحد مالكيه أو أعضاء مجلس إدارته، مدرجاً على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للمنظمات الإرهابية المشمولة بالاستبعاد؛
15. يرفض الطرف الثالث أو لا يقدر على تحديد مصدر شرعي لأمواله؛
16. يتعامل الطرف الثالث مع الشخصيات العامة البارزة، مثل المسؤولين العاميين أو الأشخاص الآخرين المعرضين سياسياً؛
17. يحاول الطرف الثالث إرسال أو استلام أي مدفوعات بالنقد أو ما في حكمه تتجاوز قيمتها 10,000 يورو أو ما يعادلها بالعملة المحلية لأوروبا والشرق الأوسط وآسيا، أو 10,000 دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المحلية المعمول بها في أمريكا الشمالية أو أمريكا الجنوبية أو منطقة البحر الكاريبي أو أي حد أدنى آخر كما هو موضح في السياسة.

18. يقوم الطرف الثالث بدفع مبالغ من خلال حسابات أفراد أو كيانات مختلفة بدلاً من حساباته الخاصة؛
19. يتم سداد مدفوعات الطرف الثالث من خلال أي مؤسسة انتمائية تحمل جنسية مختلفة عن جنسية الطرف الثالث؛
20. يشارك الطرف الثالث باستمرار في المعاملات التي تتساوى فيها المدفوعات مع الحد الأقصى للمبلغ المسموح به للمدفوعات في المؤسسات المالية؛
21. يسعى الطرف الثالث إلى رشوة موظفي شركة سيمكس أو تهديدهم أو إقناعهم لتجنب أي التزام يتعلق بهذه السياسة أو قوانين مكافحة غسل الأموال؛
22. توجد ودائع بالعملة الأجنبية قام بها العديد من الأفراد لنفس المعاملة؛
23. يطلب الطرف الثالث رفع أو خفض الأسعار دون مبرر للمنتجات أو الخدمات التي لا تندرج ضمن معايير السوق؛
24. يطلب الطرف الثالث أو يضمن نقل السلع عبر أكثر من ولاية قضائية دون سبب واضح؛
25. يغير الطرف الثالث تعليمات الدفع الخاصة به باستمرار؛
26. يطلب الطرف الثالث أو يقترح إدخال تعديلات مفترطة على خطابات الاعتماد أو الوثائق المماثلة؛
27. يقدم الطرف الثالث فواتير مزورة أو فواتير تشتمل على رسوم متنوعة لم توافق عليها شركة سيمكس مسبقاً؛
28. يدفع الطرف الثالث مبلغاً كبيراً بشكل غير معتاد من المدفوعات الزائدة أو يطلب إرسال رد أموال إلى طرف ثالث غير معروف نتيجة لإلغاء أمر الشراء؛
29. يبدو أن ممثل الطرف الثالث لا يعرف الحقائق الأساسية عن أعمال الطرف الثالث مما يزيد الشكوك حول ما إذا كان يعمل بالفعل لدى الطرف الثالث أم لا؛
30. يطلب الطرف الثالث من شركة سيمكس إصدار فاتورة لا تعكس بدقة سعر الفاتورة أو الشروط المادية الأخرى للمعاملة؛
31. يبرم الطرف الثالث معاملة للتحايل على متطلبات الإخطار الخاصة بالهيئات أو الحكومات؛ على سبيل المثال عبر دفع فاتورة واحدة باستخدام العديد من الحوالات المالية أو شيكات الصراف بالمبالغ بموجب متطلبات الإخطار؛ أو
32. يملك الطرف الثالث وسيطاً أو محامياً أو وكيلاً لتسهيل المعاملات التي تُعتبر غير عادية لنوع الأعمال، ولا تمتلك شركة سيمكس أي معلومات مناسبة أو وثائق فيما يتعلق بهذا الوكيل أو سلطة هذا الوكيل.